الأمم المتحدة

S/PRST/2021/22



Distr.: General
9 November 2021
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة 8900 لمجلس الأمن المعقودة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”صون السلام والأمن الدوليين“، أصدر رئيس مجلس الأمن البيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن مجدداً مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين واستعداده لبذل ما يلزم من مساعٍ لتحقيق سلام مستدام في جميع الحالات المشمولة بنظره.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر مترابطة يعزّز كل منها الآخر.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن الإقصاء واللامساواة قد يكون لهما أثرهما كعوامل مشدِّدة في الحالات المشمولة بنظره.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراراته 1645/2005 و 2282/2016 و 2558/2020 ويؤكد من جديد أن ”الحفاظ على السلام“ ينبغي أن يُفهم بوجه عام باعتباره هدفاً وعملية لبناء رؤية مشتركة للمجتمع، تكفل أخذ احتياجات جميع شرائح السكان بعين الاعتبار، وهو ما يشمل الأنشطة الهادفة إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجددها، ومعالجة أسبابها الجذرية، ومساعدة أطراف النزاع على إنهاء الأعمال القتالية، والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية، والمضي قدماً صوب التعافي وإعادة الإعمار والتنمية، ويشدّد على أن الحفاظ على السلام مهمة ومسؤولية مشتركة يتعين على الحكومات وسائر أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين الاضطلاع بها وينبغي أن تتغلغل في جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة في كافة مراحل النزاع، بكل أبعاده، وعلى أنها تستوجب مساعدة واهتماماً دوليين مستمرين.

”ويعيد مجلس الأمن كذلك تأكيد المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الحكومات والسلطات الوطنية عن تحديد أولوياتِ واستراتيجيات وأنشطة بناء السلام والحفاظ على السلام وتسييرها وتوجيهها، ويشدّد في هذا الصدد على أن استيعاب الجميع أمرٌ أساسي للنهوض

101121 101121 21-16348 (A)





بعمليات وأهداف بناء السلام على الصعيد الوطني ضماناً لأخذ احتياجات جميع شرائح المجتمع بعين الاعتبار.

”ويؤكد مجلس الأمن مجدداً أن الحفاظ على السلام يتطلب الاتساق والالتزام المتواصل والتنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما يتماشى مع الولاية المنوطة بكل منها على نحو ما يحدّدها ميثاق الأمم المتحدة.

”ويسلّم مجلس الأمن بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام ولا يمكن تحقيق السلام بدون تنمية مستدامة وبأن العمل الذي تقوم به كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وفقا للولاية المنوطة بكل منها، من خلال الدعم الذي تقدمه من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في البلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد انتهاء النزاع يسهم في بناء السلام والحفاظ عليه، بناءً على طلب هذه البلدان ووفقا لمبدأ الملكية الوطنية وللخطط والأولويات الوطنية.

”ويكرّر مجلس الأمن الإعراب عن التزامه بكفالة المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل وإشراك الشباب في جميع مراحل عمليات إحلال السلام والأمن وتحقيق التنمية وصنع القرار، بما يتماشى مع القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتلك المتصلة بالشباب والسلام والأمن.

”ويسلّم مجلس الأمن أيضاً بالحاجة إلى أن يُعتمد فيما بين الجهات الفاعلة السياسية والأمنية والإنمائية ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها وبما يتفق مع ولايات كل منها، وبما يشمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، نهجٌ متسق متكامل يعالج الأسباب الجذرية الكامنة وراء نشوب النزاع على نحو متكامل ومستدام وشامل للجميع.

”ويلاحظ مجلس الأمن أهمية أن تتصدى الحكومات في حالات النزاع أو ما بعد النزاع للعوامل القائمة منذ زمن طويل المسبِّبة لانعدام الاستقرار واللامساواة وأن تتواصل مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما فيهم جهات المجتمع المدني والنساء والشباب والقطاع الخاص، من أجل إيجاد حلول دائمة للتحديات الملحة وتلك الطويلة الأجل، بسبل منها تحقيقُ نمو اقتصادي شامل للجميع وتنميةٍ وتلاحم اجتماعي مستدامين.

”ويشدّد مجلس الأمن على أهمية اتباع نهج شامل للحفاظ على السلام، لا سيما من خلال منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني، وتشجيع النمو الاقتصادي المطرد والمستدام، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والمصالحة الوطنية ووحدة الصف بسبل منها الحوار الشامل للجميع والوساطة في رد المظالم القائمة على الخلافات الدينية والإثنية والعرقية وغيرها من الخلافات، وتيسير سبل اللجوء إلى القضاء والعدالة الانتقالية، والمساءلة، والحكم الرشيد، والديمقراطية، وإخضاع المؤسسات للمساءلة، والمساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

”ويؤكّد مجلس الأمن أهمية اتباع نهج كلّي إزاء مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب وأن يتم ذلك وفقاً للقانون الدولي الواجب التطبيق.

”ويكرّر مجلس الأمن الإعراب عن دعمه للعمل الذي تضـــطلع به لجنة بناء الســـلام، ويدعو اللجنة إلى مواصلة تعزيز دورها الاستشاري ودورها في مد الجسور وعقد الاجتماعات دعماً للأولويات والجهود التي تتولى العناصر الوطنية زمامها في البلدان والمناطق المشمولة بنظرها وإلى تحسين كفاءتها وأثرها في دعم بناء السلام والحفاظ على السلام.

”ويسلّط مجلس الأمن الضوء على ما يمكن أن يسهم به المجلسُ الاقتصادي والاجتماعي في مجال التصـدي للمســائل الاقتصــادية والاجتماعية والثقافية وتلك المتصــلة بالعمل الإنســاني، ويؤكد أهمية التعاون الوثيق وفق المادة 65 من ميثاق الأمم المتحدة“.